المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدول المارقة في الفكر السياسي الغربي – نعوم تشومسكي – جاك دريدا انموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. رقية سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6622
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 04:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدول المارقة في الفكر السياسي الغربي- نعوم تشومسكي-جاك دريدا انموذجا

أ . م . د رقية سعيـــد
جامعة التراث/كلية الاعلام
Ruqqaia82@yahoo.com

الملخص

شهد مفهوم الدولة المارقة تغيرات عدّة تبعاً لتغير السياسة الخارجية الأمريكية والمتعاقبين على رسمها والتأثير بها، فهي تشكل مرادفات ومصطلحات متقاربة لإعطاء معنى كامل للدول المارقة.

استخدم رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان مصطلح (امبراطورية الشر) ليصف الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة، ويستخدم هذا المفهوم ليعبر عن النظرة الأميركية لعدوها الرئيسي والذي يعنى بالدولة المارقة. ويرسخ كيسنجر هذا المفهوم ليوضح ان الاتحاد السوفيتي هي امبراطورية خارجة عن القانون ولا تتورع عن اقتراف أي جريمة لبلوغ الأهداف.

ان تعبير رؤوساء الولايات المتحدة عن هذا المفهوم، بالتعاقب، يؤكد على دلالة حقيقية للدولة المارقة، أي انها تترسخ وفق الطروحات الفكرية من حيث النشأة والسلوك السياسي والحربي بالإضافة الى الية تأثير الدول المارقة على الامن القومي الأمريكي خاصة بعد تداعيات احداث الحادي عشر من سبتمبر والذي يعد الحدث الأساس لضرب المؤسسات الحيوية في الولايات المتحدة الأميركية ومنها مبنى البنتاغون.

يتضمن مفهوم الدول المارقة بانها الدول التي تقوم بالأعمال العسكرية، او من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية بانه دول إرهابية او محور الشر وذلك من كون ان الدول المارقة هي دول تمس امن الدول او تشكل بوصلة استفزازية لزعزعة الامن القومي.

ويستأنف مفهوم الدول المارقة في عهد الرئيس باراك أوباما، ويعبر عنه ترامب بانها دول تستخدم القوة الصاروخية للمناورة، او انها تقوم بالاستعراضات العسكرية لتوجيه رسالة ضمنية وهذه الدراسة تسلط الضوء على اهم الطروحات الفكرية التي تشكل انموذجا للفكر السياسي الغربي المعاصر والمتمثل ب(نعوم تشومسكي–جاك دريدا)

الكلمات المفتاحية: دول مارقة، مروق، الاستعراض العسكري، القوة العسكرية، التهديدات الأمنية.

تاريخ الاستلام : ٧/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٩ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

Rogue States in Western Political Thought - Noam Chomsky - Jacques Derrida as an Example

Assist. Prof. Dr : Ruqaya Saeed
Al Turath University
Ruqqaia82@yahoo.com

Abstract

The concept of 'rogue states' has witnessed several modifications depending on the change in American foreign policy and those who succeeded in drawing it up and influencing it. Many synonyms and terms have been formed to give a complete meaning to 'rogue states'.

United States President, Ronald Reagan, used the term "evil empire" to describe the Soviet Union during the Cold War era, and he used this concept to express the American view of its main enemy, as a 'rogue state'. Henri Kissinger reinforced this concept to describe the Soviet Union as an outlaw empire which did not hesitate to commit any crime in order to achieve its goals.

The expression of this concept by U. S. presidents, successively, confirms the true significance of the concept's meaning in the mind of the American leaders. It is entrenched according to intellectual propositions in terms of its origin, political and war behavior, in addition to the mechanism of influence of the 'rogue states' on American national security, especially after the repercussions of the events of September 11, which is considered as a main event to attack vital institutions inside the United States, including the Pentagon building.

The concept of 'rogue states' includes states that carry out military actions. Or, in the American point of view, terrorist states or axis of evil since they harm the security of other states or constitute a provocative compass to destabilize their national security.

The concept of rogue states was modified during the era of Presidents Barack Obama and Donald Trump. Thus, it came to refer to states that use missile force for maneuver or perform military parades to send an implicit message.

This study sheds light on the most important intellectual proposals that constitute a model for contemporary Western political thought, represented by Noam Chomsky and Jack Derrida.

Keywords: Rogue States, Corruption, Military Display, Military Force, Security Threats.

المقدمة

تمثل إدارة السياسة الدولية محور مهم لأغلب الدول خاصة منها العظمى والتي سجلت تاريخ في الحروب والتي تعد نفسها القائد للسياسة الدولية ومحرك بحثها، ولذا فان التوجه نحو قيادة الدول هو أمر ليس بالسهل، ونتيجة للانتصارات التي حققتها الدول لعظمى في اغلب حروبها وجدت نفسها بأنها له الأولوية لإدارة العالم ومنها خاصة دول العالم الثالث والدول الأفريقية، والمحصلة النهائية إنها باتت ترى ضرورة التسلط على أنظمة وحكومات تلك الدول دون رادع، ولهذا فإنها أصبحت **دول مارقة** تؤدي دور الشرطي والمتحكم في سياسات تلك الدول، ويتزعم ذلك المروق الولايات المتحدة الأميركية التي نصبت نفسها زعيمة لقيادة العالم، ولهذا فان مصطلح **الدول المارقة** جاء ليتعزز وفق الطرح الفكري لكل من المفكرين **جاك دريدا ونعوم تشومسكي** والذي اخذ حيزا واسعا في طرحهما الفكري-السياسي، ولهذا وجدنا من الضروري تسليط الضوء على مفهوم **الدول المارقة** كون إن هذا المصطلح بات يشكل أهمية في حقل السياسة، وفي اطار هيكلية البحث قسم الى مبحثين: المبحث الأول: معنى دول مارقة والمبحث الثاني: الدول المارقة في فكر جاك دريدا-نعوم تشومسكي.

أهمية البحث:

نظرا للتطور التقني والتقدم الذي تحظى به الدول والذي أصبح من صلب الواقع، فان مصطلح الدول المارقة بات يشكل فاصل حيوي في إدارة السياسة الدولية والذي كان محور مهم تناول فيه مفكرين سياسين معاصرين في طرحهما الفكري-السياسي وهما جاك دريدا ونعوم تشومسكي.

إشكالية البحث:

إن إشكالية البحث تطرح تساؤل وهو هل إن السياسة الدولية تخضع لإرادة **الدول المارقة؟** وهل يتفق كلا من المفكرين **جاك دريدا ونعوم تشومسكي** على إن الدول المارقة أخذت في تطبيقها الواقعي بعدا سياسيا وعسكريا واقتصاديا؟

فرضية البحث

إن فرضية البحث تشير إن السياسة الدولية أصبحت خاضعة للدول المارقة والتي تعد المنظم لها و يتفق كلا من جاك دريدا ونعوم تشومسكي على إن الدول المارقة أخذت بعدا سياسيا وعسكريا واقتصاديا لإدارة الساحة الدولية.

منهجية البحث

اما فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة فقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي.

المبحث الأول/معنى دول مارقة

هناك استخدامان لمصطلح **الدول المارقة** وهي تمثل من مصطلحات الخطاب السياسي الأول: دعائي يطبق على أعداء مصنفين، والثاني: موضوعي يطبق على دول لا تعد بنفسها مقيدة بالأعراف الدولية. وعلى الرغم من إن الأعراف الدولية لم تحدد ما يجب أن تلتزم به الدول، إلا إن هناك خطوط عامة وجب الالتزام بها، ومنها ما يمكن تطبيقه من أحكام محكمة العدل الدولية أو المواثيق الدولية الأخرى (تشومسكي ٢٠٠٤ ، ٩-١٠) .

ولهذا فان مفهوم **دولة مارقة** يؤدي دور كبير في تخطيط السياسة وتحليلها، كما يستخدم المفهوم نظرة متفحصة للظاهرة السياسية والية الحفاظ على التوازن الدولي دون المساس بمصالح الدول. وظهر تعبير **دول مارقة** في سبعينيات القرن الماضي وتداوله الأمريكيون، حيث يمثل مصطلح **الدول المارقة** ذريعة تشويه الخصم وشيطنته تمهيدا للانقضاض عليه، أو انه مصطلح يلتصق على الأكثر بالاستبداد أو الدكتاتورية، وحسب تعبير منتقدو السياسة الخارجية الأمريكية انه مصطلح يمثل "**نظام ينطلق من مواقع معادية لأميركا**" (اوغلو) .

وفي عهد إدارة **كلينتون** كان هناك توصيف مؤدب **للدول المارقة** وهي " **الدول المثيرة للقلق الشديد**"، أما الرئيس السابق للولايات المتحدة **جورج بوش** فقد أعاد تعريف المصطلح بأنه" **الدول المنبوذة**". ويبدو إن مصطلح **دول مارقة** ارتبط تعريفه وفق الجانب العملي أكثر من الجانب النظري كون إن أساس تعريف دول مارقة جاء نتيجة للأحداث والعمليات الإرهابية التي حصلت في كثير من دول العالم، ومنها أحداث ١١ سبتمبر حيث تحدث **بوش** في خطابه عن وجود **(محور الشر)** والذي يضم دول تقوم بحروب منها :العراق، كوريا الشمالية، إيران.

أما **كوندليزا رايس** فقد أشارت إلى مفهوم مقارب **للدول المارقة** بأنها "**معاقل الطغيان**" وإنها "**الأنظمة الأشد عداء لأميركا**" (اوغلو) .

إن توقعات اغلب المفكرين كانت تنصب في إن مصطلح **دول مارقة** يرتبط بمدى تحقيق أو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما إن الإدارة الأمريكية حاولت أن تعيد تعريف لهذا المصطلح وان يكون أكثر اعتدالا، إلا إن مصطلح **دول مارقة** أصبح يرتبط **بالدول الفاشلة**، فمن جانب إن العرب يرى إن إسرائيل وأميركا **دول مارقة**، ومن جانب آخر ترى إسرائيل وأميركا،

إيران وكوريا الشمالية **دول مارقة**، حيث إن دول مارقة هي تلك الدول الخارجة عن إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية المعهودة وهو مصطلح سياسي بحت، بمعنى إن الدول التي لا تحترم القانون الدولي أو لا تحترم سيادات الدول الأخرى وقوانينها هي تمثل (دول مارقة) (اوغلو) .

تصنف الدول التي تمارس قوتها وسطوتها ضد مواطنيها سواء داخليا أو خارجيا أو التدخل في شؤون غيرها أو إثارة الحروب بأنها **دول مارقة**، وهي تبرر لأفعالها وهي في الوقت نفسه تمثل تجاوز على الأعراف والقوانين الدولية. ولا تهتم الدول المارقة التي تمتلك قوة هائلة بالجرائم فهي تحذف من التاريخ أو تحول إلى حسن نية أو تحاول تغيير دفة إدارة السياسة الدولية إلى صالحها وفق التجاوز على الآخر (الخليل نت) .

وقد كتب **ويليام بلوم** في أطروحته **الدول المارقة** بأنها "**دولة تمارس التعذيب**" أو "**دول ذات أنظمة دكتاتورية**" أو هي "**دول تمثل انتهاك للمواثيق الدولية وتمثل تهديد للسلم والأمن الدوليين**" أو "**دول تمثل استخدام للقوة العسكرية**" (الهوزي ٢٠١٨) .

ويبدو إن **الدول المارقة** تمثل صورة تخضع فيها للنظام الدكتاتوري وتعطل فيه القوانين والقضاء والدستور والحريات الشخصية وتعتمد على القوة والبطش والقتل في بسط نفوذها على مواطنيها وإرهابهم من خلال عصابات أمنية متعددة وتتبع النظام السياسي وتؤدي أعمال الاعتقال دون محاسبة أو رقابة، وتغطي أعمال هذه الدول صورة تمجيد للحاكم السياسي وهي تمثل صورة لغياب العدالة والقانون كما إن غياب القيم يمثل صورة واضحة لتلك الدول (الهوزي ٢٠١٨) .

إن وصف **الدول المارقة** يأتي عبر تحديد الولايات المتحدة الأميركية لهذا المصطلح وما يعنيه من تهديد لأمنها القومي، ولهذا فقد باتت معايير التصنيف واضحة وفق تفكيك هذا المفهوم وهي:

محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، مساندة التنظيمات الإرهابية، سوء معاملة الشعوب التي تحكمها، معاداة صريحة وواضحة لأميركا. كما ينضوي تحت هذه المعايير سلسلة الاغتيالات، وانتهاك حقوق الإنسان، وتعد الغاية من تحديد هذه المعايير إن تحدد أميركا سياستها الخارجية للضغط على كل دولة مارقة لتغيير نظامها بما يخدم مصلحتها (تشومسكي ٢٠٠٤ ، ٧١) .

إن تحديد السياسة الخارجية الأميركية ومنذ أن تربعت على عرش قيادة العالم الرأسمالي كانت ترى ضرورة بناء قوة عالمية وحيدة ومهيمنة، والذي يمثل اكبر قوة اقتصادية مالية وعسكرية، خاصة ما بعد قيام الحرب الباردة كانت المنظومة الأمنية والعسكرية ترى ببناء هندسة معمارية جديدة تتوجه نحو هدف الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وتوازن القوى الذي أصبح من المسلمات الأساسية لصنع القرار السياسي الاستراتيجي الأميركي (الهوزي ٢٠١٨) .

إن الاحتفاظ بمكانة متقدمة خاصة للقوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة استند إلى ثلاث متغيرات أثرت في بناء القوة على قمة النظام الدولي وهي:

١-ازدياد أهمية المكونين الاقتصادي والسوقي نتيجة الثورة المعرفية خاصة في مجال الاتصال والعولمة المتزايدة.

٢-أهمية القوة العسكرية.

٣-تغيير طبيعة التهديدات الأمنية (الهوزي ٢٠١٨) .

لقد ظهر منافسين جدد حول منابع الطاقة والسيطرة عليها بكل شكل من الأشكال، حيث ترى الأحادية الأميركية إن نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي يمثل بداية لمرحلة الأحادية القطبية والتي تتمثل بالولايات المتحدة الأميركية، وإذا كانت إيران تمثل كفة للتنافس مع أميركا، فان الصين باتت تمثل الكفة الأخرى لهذا التنافس، وهي تمثل بئر للطاقة وصاحبة اقتصاد متطور

وتتمتع بسلطة ونظام سياسي مستقر، يضاف إلى وجود لاعبين يمثلون ثقل لهذا التنافس وهي روسيا وكوريا الشمالية.

إن العامل الجيوبوليتيكي يفرض آراء حول مدى التهديد للأمن القومي الأميركي، حيث يرى الرأي الأول بأنه ما من وجود للتهديد، والرأي الآخر يرى إن التهديد مستمر وفق أطراف التنافس خاصة وان السياسة الأميركية تهدف إلى الحفاظ على أمنها القومي (عبد الرحمن ٢٠٠٢ ، ٩٣-١٠٥) .

إن العامل الجيوبوليتيكي لم يمثل فقط محور خطر حول مدى تطابقه وتنفيذ السياسة الأميركية، بل إن إستراتيجية نشر الديمقراطية وعدها كقوة ناعمة باتت تمثل خط احمر حول مدى تطابقها والسياسة الأميركية، ولان نشر الديمقراطية لابد أن يؤدي إلى تقويض الأنظمة الموالية لها في أي مكان، إلا إن الأمر الأكثر خطورة هو يكمن في مدى الدمج والموافقة بين الديمقراطية وتحقيق والحفاظ على المصالح الحيوية لأميركا، وهل تسترشد السياسة الخارجية الأميركية بالقيم أم بالمصالح؟ إن الجواب يكمن في إن التحدي الحقيقي هو دمج الاثنين معا حيث لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأميركية أن يغفل التقاليد الاستثنائية كما لا يستطيع تجاهل الظروف الواقعية التي تخضع لها السياسة الأميركية (الهوزي ٢٠١٨) .

إن **الدول المارقة** هي ليست دول إجرامية بقدر ما هي تمثل تحدي لأوامر الأقوياء، وان الولايات المتحدة والتي تمثل اكبر قوة مهيمنة على العلاقات الدولية تملك مؤسسات ديمقراطية مستقرة يضاف إلى النفوذ العالمي الذي تتمتع به، وان كانت تمثل نموذج للديمقراطية والحرية والعدالة، إلا إن ثمة اختلافات ترد على السياسة الأميركية والتي تتمثل في صورة إنها تفتقر إلى وسائل القيام بحملات تحسين صورتها أمام العالم، خاصة وان مسؤولون حكوميون يرون في نص

"**منحنا المثالية سيطرة حصرية على سياستنا الخارجية**"، ولهذا وجب التفحص في مدى تطبيق قيم الديمقراطية والتحدي الذي يوجه السياسة الأميركية خاصة وان مسالة التمييز العنصري باتت تشكل تاريخ موثق لم يتطابق وديمقراطية الشعب والتي مثلت تناقض واضح في سياستها (تشومسكي ، ٢٧٧-٢٧٨) .

المبحث الثاني/ الدول المارقة في فكر جاك دريدا-نعوم تشومسكي

إن الولايات المتحدة وفق تصور **(دريدا)** والتي تنصب نفسها كحامي وضامن للقانون الدولي والتي تبادر إلى حروب وعمليات الحفاظ على الأمن لامتلاكها القوة، والولايات المتحدة ومعها العديد من الدول تقوم بهذه العمليات وهي دول ذات سيادة، وان كانت الولايات المتحدة متصدرة فإنها تمثل أول **الدول المارقة** (ميلوي ٢٠٠٤) وإذا كان معنى **الدول المارقة** هو منطق الأقوى فان هذه الدول إذا ما أعلنت الحرب على **الدول المارقة** هي نفسها يمكن أن يرتد إليها هذا المصطلح. ويعني إن **الدول المارقة** في سيادتها هي دول متعسفة في سلطانها وحيث تكون هناك سيادة هناك تعسف، والتعسف هو قانون الاستخدام ذلك القانون نفسه، ومنطق السيادة الذي لا يقبل الشريك، ويصل هذا إلى نتيجة حتمية متمثلة بالتفرد وتكون بوضع غير مستقر لفترة محددة وتسود دون شريك، وبالتالي تصل إلى الهيمنة الإمبراطورية (بودرياد ٢٠٠٣ ، ٧٨) ووفق تصور **(دريدا)** إن **الدولة المارقة** بدت معالمها واضحة منذ انهيار برجي التجارة العالمي، لان بانهيار الأبراج انهارت كل العدة المنطقية والحقوقية والسياسية، والتي كانت تجعل التنديد **بالدول المارقة** مفيدا وذا دلالة. والدلالات يستذكرها **(دريدا)** منذ نهاية الحرب الباردة، ووضوح تباشير انهيار الاتحاد السوفيتي، كلها يضعها **(دريدا)** في خانة مقدمات انهيار البرجين، وهذه الدلالات واضحة حسب رؤية **(دريدا)** لان **(كلينتون)** افتتح منذ توليه (النبواني، ٢٠١١، ١٨) السلطة مجموعة ردود انتقامية وعقوبات ضد **الدول المارقة**، ويأتي تأكيد **(كلينتون)** على إن بلاده ستستخدم على النحو الذي تراه مناسبا البند(٥١) (اسبر ٢٠٠٤) بالتحالف مع الأطراف الأخرى أو التفرد إذا اقتضى الأمر (بودريارد ، ٨٠) وطوال ٧٠عاما فان الولايات المتحدة أقنعت العالم بان هناك مؤامرة تحاك ضدها، لا بل هي مؤامرة شيوعية دولية، وتعمل على الأقل تحقيق السيطرة على الكوكب برمته، لإغراض ليس لها قيم تحقق الخلاص الاجتماعي، وجعلت العالم بأنه يحتاج إليها لإنقاذه من ظلمة الشيوعية (بلوم ٢٠٠٢ ، ٢٩) وعلى حد قول الرئيس **(كلينتون)** "**إن الأمريكيين يمثلون أهدافا للإرهابيين ويرجع ذلك جزئيا إلى إننا نعمل على ترسيخ السلام والديمقراطية ولأننا نقف متحدين في مواجهة الإرهاب**" (بلوم ، ٦١) .

إن تبرير التفرد السيادي وفق رؤية **(دريدا)** للولايات المتحدة والتعدي على مؤسسة الأمم المتحدة والتي يفترض إنها ديمقراطية تحقق منطق الأقوى(**الدولة المارقة)**، وهي دولة متعدية

وتمثل خطر في الوقت نفسه على الطرف الآخر. كما إن الولايات المتحدة ومنذ أحداث ١١ سبتمبر اتخذت موقف التفرد بصورة تدابير ترى من الضرورة اتخاذها لضمان أمنها، وهذه التدابير موجهة ضد الإرهاب العالمي (بودريارد ، ٨١) إن تعيين دول إرهابية أو دول مارقة هو عقلنة موجهة لإنكار الخوف المطلق وإنكار الأزمة، وأمام هذا الرعب والخوف الذي لا يمكن لأي **دولة مارقة** أن تقوم بالسيطرة عليه أو مراقبته، كما لا يمكن إخفاء حقيقة الطاقات النووية وأسلحة الدمار الشامل، قد تنتج أو يتم الحصول عليها إلا وفق انتمائها إلى الدول المارقة (ميلوي).

إن بأحداث ١١ سبتمبر كان على أميركا لابد من أن تقرع طبول الحرب على كل من أفغانستان والعراق، وأصبحت الحرب حتمية، أي لا خيار إلا القصف. كما إن الحرب ضد العراق كان ٨٨% من الأمريكيين يؤيدون تلك الحرب، كما إن النسبة المذكورة أعلاه تمثل فئة من الناس المحترمين الذين يمتلكون حسا إنسانيا، وان شكلت عاصفة الصحراء خسائر بشرية قياسا بالخسائر التي تكبدتها أميركا في حربها على فيتنام (بودريارد ، ٩٣-٩٤) .

إن النزعة الكولونيالية الأميركية توشك أن تبسط أجنحتها على رؤوس تلك الدول، وان كانت هناك قناعة تامة بان **(صدام حسين)** وراء تفجير ١١ سبتمبر، كما إن تأكيد الرئيس **(بوش)** وآرائه التي ترى أميركا بصورة المنقذ (المخلص) وعلى حد قوله "**لقد أوكل الله أميركا بعناية إنقاذ العالم بالطريقة التي تحلو لها، الله جعل من إسرائيل حجر الزاوية في سياسة أميركا في الشرق الأوسط، وكل من يجرؤ على المساءلة إنما هو: معاد للسامية، معاد لأميركا، في صف العدو، إرهابي**" (بودريارد ، ٩٥-٩٦) .

إن أزمة العراق تفتح أبواب وتقرع طبول الحروب المستمرة، ولان إعلان العراق بأنه دولة مارقة يكفي لتبرير تلك الحروب، خاصة وان الولايات المتحدة وبريطانيا تعمل وفق قوانينها ومعاهداتها (تشومسكي ، ٣٣-٣٤) إن التبرير الذي تقدمه الولايات المتحدة حول العراق يتمثل بالتهديد الذي يوجهه العراق تجاه الدول الأخرى. فهناك طرق مشروعة للرد على هذه التهديدات وإذا شعر جيران العراق بأنهم مهددون، فإنهم يستطيعون اللجوء إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة للرد على تلك التهديدات. والأمر لا يشمل فقط جيران العراق، بل إن أميركا وبريطانيا إذا شعرت بمثل هذا التهديد فإنها ستتخذ الإجراءات اللازمة، وان استوجب الأمر اتخاذ الإجراء الفردي وفق البند (٥١) (تشومسكي ، ٣٥) إن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى العراق بنظرة المنتهك لميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها، ولا تتردد أميركا وبريطانيا من استخدام القوة لوقف مثل هذا الانتهاك، وان تؤديا دور شرطيي العالم. كما إن الولايات المتحدة تستخدم كل الوسائل الضرورية لضمان انسحاب العراق من الكويت تحت طاولة المفاوضات المكثفة لحل الخلافات ووفق تزكية الجامعة العربية (تشومسكي ، ٣٩-٤١) .

إن الخلفية التاريخية للغزو الكويتي من قبل العراق واستكمالا مع أحداث ١١ سبتمبر كافي لتقديم مبررات للحرب على العراق، حيث أعلن الحرب على العراق بالتوافق مع الكشف عن إستراتيجية **(بوش)** وإدارته للأمن القومي، وإعلان الإدارة الأميركية السيطرة على العالم إزاء أي تحد محتمل (رملاوي ٢٠٠٤ ، ١٠) كما إن نتاج الحرب أدى إلى ازدياد التهديد الإرهابي، حيث وجد متخصصون في الشرق الأوسط بعودة جاذبية الإسلام الجهادي الذي كان قد آيل إلى الانخفاض، وتحول العراق إلى ملاذ للإرهابيين بحسب خبيرة الإرهاب في جامعة هارفارد (جيسيكا سيتيرن) (رملاوي ، ١٢) ومنذ أوائل الثمانينات باتت التقنيات التقليدية لتعبئة الجماهير مثل اللجوء إلى المؤامرة القوية، تفقد تأثيرها وعلى حاجة أميركا لأعداء جدد. وتوضح التهديدات الخارجية والتي قد تشكل إرهابا دوليا، مثل مهربي المخدرات وغيرها والتي تشكل خطورة ربما أكثر من **الدول المارقة.** إلا إن الولايات المتحدة غيرت منذ الحرب الباردة إستراتيجيتها تجاه **الدول المارقة** (العراق-ليبيا-كوبا-كوريا الشمالية) وبما يهدد أمنها القومي حفاظا على مصالحها الحيوية من خصومها **(الدول المارقة)** (تشومسكي ، ٤٨-٥٠) إن **الدول المارقة** لتحقق منطق الأقوى لا تأخذ الإرهاب كذريعة لتحقيق أهدافها، وإنما تتبع وسائل لتحقيق العدوان الذي تبتغيه. والصورة واضحة حيث إذا كان العراق يشكل تهديد ومنبع للإرهاب، باتت تلك الحجة تخفت ولان فكرة التخلي عن الإرهاب منبعه العراق كانت احد الأسباب التي دعت أميركا للدخول في سلسلة حرب هدفها هو التخلص من صدام حسين. والتبرير حتى لو لم يمتلك العراق أسلحة الدمار الشامل فان تطوير هذه الأسلحة يشكل تهديدا للمصالح الحيوية الأميركية (رملاوي ، ١٥) .

إن الولايات المتحدة كانت مصرة على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، لا بل قد يطور تلك الأسلحة والبرامج، وان لم يجد المفتشون شيئا من هذا القبيل فهذا لا يعني إن ليس هناك ما يمكن إيجاده (بودريارد ، ٢١٩) ويبدو من الواضح إن كل المعارضين للحرب ضد العراق أو حتى التروي في مثل هذه الحرب وحتى تنتهي مهمة المفتشين هم أعداء من الداخل، أو إذا جاز القول بان ممثلين عن الخارجية الأميركية يبدون مرونة لا تتلاءم وقوة أميركا، أما ممثلي البنتاغون فهم الذين يمهدون ارض الخارج، وكل إمبراطورية لا خارج لها إلا الجحيم (بودريارد ، ٢٢٠) .

إن **دريدا** يناقش جملة أقوال وتفسيرات لسياسيين وقادة اميركان ويحدد حقبة ثانية لبداية المروق للدول الأميركية، فهو يلفت الانتباه إلى تاريخ ميدان استخدام التعسف مع إدارة **كلينتون** عام ١٩٩٣ وفق تصريح سابق له "**إن بلاده ستستخدم على النحو الذي تراه مناسبا البند الاستثنائي ٥١ وان الولايات المتحدة سوف تعمل مع الأطراف الأخرى إذا أمكن ذلك وعلى نحو منفرد إذا اقتضى الأمر**"(عبد الحليم، ٢٠١٠، ٧).

كما يذكر **دريدا** بان سياسة الولايات المتحدة الأميركية تبنى على هذا الأساس ووفق تصريحات على لسان **مادلين اولبرايت** مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وعلى لسان **وليم كوهين** وزير الدفاع، حيث يؤكد **كوهين** في إصراره على تدخل الولايات المتحدة ومن دون موافقة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن معللا بذلك ما يهدد مصالح الولايات المتحدة (اوغلو) .

ويشير **دريدا** إلى مدى التعسف الذي تؤديه الولايات المتحدة وهو احتكار مبدأ تحديد مصالحها الحيوية بطريقة يرى الأميركيون بأنه "**سبب كافي ووجيه لشن هجوم أو زعزعة استقرار أو تدمير أي دولة تنتهج سياسة متعارضة مع مصالحها الحيوية**" حيث يصف **دريدا** بان هذه السياسة بالتفرد السياسي أو الاستئثار السيادي ويتعاظم هذا التعسف في تجاوزات القانون الدولي حين تحدد **الدول المارقة** بأنها دول تنعتها الولايات المتحدة بهذا النعت (اوغلو)

وظهرت مشكلة أعقاب انهيار نظام التوازن الدولي **فالدول المارقة** يمكن التعامل مع خطرها ووفق **دريدا** بأنها كانت مدعاة للاطمئنان من جانب الولايات المتحدة وليست هناك سلطة سوفيتية، ووفق تصريح رئيس مجلس النواب الأميركي" **نظام التوازن الدولي لا يسمح بالانتحار**" (اوغلو) .

إن **دريدا** يرى في الهاجس الأميركي المقلق بالنسبة لاستراتيجيات الحماية الأميركية ما كان يوضحه أعضاء الكونغرس بعد مضي اقل من شهر على أحداث ١١ سبتمبر، وفق تدابير أمنية- تقنية للحيلولة دون اعتداء على البيت الأبيض وما يحمله من رمزية لجهاز الدولة (اوغلو)

كتب **دريدا** مقال في جريدة لوموند ديبلوماتك عام ٢٠٠٣ محاولة منه لإعادة سؤال هوية **الدول المارقة** حيث انه تجاوز هوية **الدول المارقة** وما اعتادت عليه السياسات والخطابات الأميركية التي تركز من وجهة نظره على إن الولايات المتحدة راعية القانون الدولي وهو ما يمنحها ممارسة دور شرطي العالم على بقية الدول الأخرى، وهي تمثل ذات سيادة، والمقصود بالسيادة هنا وفق فكر **دريدا** إنها تمثل سيادة حقيقية على الدول الأخرى باعتبارها تمثل قطب واحد وصار عنصر من عناصر مكونات السيادة حيث تبرر المروق لكن المروق يمثل وجه آخر لخرق القانون الدولي وهو ما يمثل التعسف في استخدام السلطة وفق فكر **دريدا** السياسي، ويمثل خروج عن إطار العدالة والاعتراف بحقوق وحريات الشعوب (اوغلو) .

ولهذا شكل التعسف خروج عن القانون الدولي وفق فكر **دريدا** بل التعسف في استعمال الحق وأصبح هذا التعسف قانون في الولايات المتحدة حسب ما طرحه **دريدا** والمرتبط بالسيادة والتقاسم مع الآخر في إطار التنافس على إدارة السياسة الدولية وفق غياب واضح للاتحاد السوفيتي وانهياره والذي مهد إلى إدارة السيادة من قبل الولايات المتحدة، حيث يرى **دريدا** إن الولايات المتحدة تتجه نحو الهيمنة الإمبراطورية من خلال استخدام القوة لإدارة السياسة الدولية (اوغلو) .

وإذا كان المروق مرتبط بالتعسف في استخدام السلطة، فان **دريدا** يرى بان الولايات المتحدة هي من أكثر الدول مروقا وهي التمادي في استخدام القوة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث ١١ سبتمبر كلها تمثل مبررات للدفاع عن مصالحها الحيوية المتمثلة بالأمن القومي الأميركي (الهوزي ٢٠١٨) .

شكل الإطار القانوني ذي صلة بميثاق الأمم المتحدة والتي تعد معاهدة تلتزم بها الدول واعترف بها كأساس في القانون الدولي والنظام العالمي ووفقا للدستور الأميركي الأمر الأساس لإدارة السياسة الدولية، خاصة إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هي مهمة تقع على عاتق جميع الدول، حيث يتخذ مجلس الأمن وفق توصية ترفع إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال تم انتهاك الأمن الدولي (تشومسكي ، ٣٤)

ويوضح **تشوميسكي** في كتابه **الدول المارقة** إن الأقوياء يلجا لإبقاء السلطة متمركزة فيما تسعى الإمبراطوريات وراء القوة تحت رايات المساعدات والتدخل الإنساني والعولمة. ويرى **تشوميسكي** بان **الدول المارقة** مفهوم يشير إلى استخدامان لها وهي : الأول دعائي يطبق على الأعداء المصنفين والثاني موضوعي يطبق على الدول الغير ملتزمة بالمعايير الدولية (الهوزي)

إن احتقار حكم القانون متأصل بشكل عميق في الثقافة الفكرية لأداء الولايات المتحدة ومنها استخدام القوة المفرطة والغير قانونية تجاه الدول الأخرى ومنها حكم محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا والاستخدام غير القانوني للقوة من قبل الولايات المتحدة(المحمداوي، ٢٠١٣) حيث انتهت الولايات المتحدة إلى أن تتولى مسؤولية إدارة العالم وحمايته وفق معيار استخدام القوة وهي تلائم سجلات التخطيط الداخلية، ولكن ما تعتبره أميركا إنها حامية للدول تعتبره إرهابا خارج حدود الولايات المتحدة، فهي تطرح إستراتيجية حماية العالم لكن هي في الواقع تحمي مصالحها الحيوية المتمثلة بالأمن القومي الأميركي ولهذا تعد كل عمل يمس بأمنها القومي إرهابا لكنه لا يعد إرهابا وفق وجهة نظر الدول الأخرى(وهي تمثل سياسة المغالطة التي تتبعها الولايات المتحدة لإثارة خوف أعدائها ووفق تصريح **نيكسون** : "**يجب أن يعرف أعدائنا إن الجنون مسنا**" فلا اعتراض على المساس بالمصالح الحيوية الأميركية، وكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي **موشي شاريت** "**إننا سنجن إذا اعترضتنا مقاومة**" (تشومسكي ، ٤٨-٥١) .

إن مفهوم **الدولة المارقة** غامض جدا ولذا فان تعيين عدد من الدول وفق رؤية **تشومسكي** بأنها **مارقة** يتطلب وضع معيار أساسي بسبب تورطها بالإرهاب الدولي، بمعنى إن كل **دولة مارقة** هي مشتركة بالإرهاب الدولي، وهذا معيار أصبح مقياس يمكن أن يوضع في خانة المروق، وينسحب هذا الأمر إلى العراق وما صدر من **صدام حسين** من تصرفات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

وعده دكتاتور المنطقة، والأمر مسحوب أيضا على كوبا مع زعيمها **كاسترو**، أما جنوب أفريقيا فلم تعد دولة مارقة وكذلك اندونيسيا (تشومسكي ، ٧١) .

إن تراث غزو العالم واضح وفي القرن العشرين أصبح استهداف المدنيين هدف رئيسي **للدول المارقة** كما في أيام التوراة وحروب الفرنجة، حيث افتتح النازيون أراضي جديدة وفق إبادة جماعية يضاف إلى الهجمات العسكرية ضد المدنيين العزل، بالإضافة إلى قصف الحلفاء ألمانيا واليابان، وهجمات أخرى تذكر على هيروشيما وناغازاكي، أيضا قصف ناري لطوكيو عام ١٩٤٥، حيث قتل ٨٠٢٠٠ مدني، يضاف إلى نصف مليون متشرد، وفي النهاية فان مركز المسح الأميركي استنتج بان كثير من الناس فقدوا حياتهم وفق العمل الوحشي، أما تعليق الولايات المتحدة على تلك المجازر والإبادات والحروب فإنها تتمثل ب "**إذا كان هذا ما حدث من اجل النصر فهذا ما ينبغي فعله**" (تشومسكي ، ٣٦٣-٣٦٤)

يرى **تشومسكي** بأنه لا مجال للحديث عن الحروب والمعارك والمجازر السابقة التي حصلت وسجلها التاريخ، لان المروق يبدو انه متجذر ومنذ قرون طويلة حتى باتت الحروب والمجازر صفة القوي، ولان حرب فيتنام ضد الولايات المتحدة، أو دخول هتلر إلى حلبة الحرب العالمية الثانية كلها أحداث دموية تدور حول من ينتصر أو من يمثل بطل الانتصار ورمز الشجاعة، إلا إن من يدفع ثمن تلك الحروب هم المدنيين وبغض النظر عن هدف الحرب أو آلية الدخول إلى الحرب فقد أصبح المدنيين هم من يحقق الطموح السياسية أو يمثل المدنيين طعم السياسة (تشومسكي ، ٣٦٨)

إن التركيز على الولايات المتحدة هو أمر مشوه، فهي قوية من ناحية وليست قوية من ناحية أخرى، وإذا كانت هي أغنى دولة في العالم وتمتاز بالرفاهية الاقتصادية وفق تحالفات وصراعات معقدة، إلا إن بنيت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ قلبت معايير الدول العظمى، حيث إن الولايات المتحدة كانت لاعب صغير نسبيا في الساحة السياسية، إلا إن الأمر تبدل بعد عام ١٩٤٥ أصبحت قوة اقتصادية وعسكرية لا تضاهى الدول الأخرى، ووفق مساعدة شريكها الأصغر بريطانيا (تشومسكي ، ٣١٧-٣٣٢) .

ويذكر المؤرخ الدبلوماسي **جيرالد هينز** بان الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة وبدافع من المصلحة الذاتية مسؤولية رفاهية النظام الرأسمالي العالمي وهي تمثل مراكز قوة وفق كيانات قانونية جماعية لكنها مستبدة داخليا وعصية على محاسبة الجماهير ووفق تلك السيطرة إلا إنها أصبحت منافسة للحكومة.

لقد حققت الحرب العالمية الثانية نجاح كبير على المستوى الاقتصادي أو شبه قيادي يقوده مدراء من واشنطن والمتمثلة بشركات تعود منفعتها إلى الولايات المتحدة وفق مكاسب الحرب

العالمية وهو يمثل اقتصاد نظري تنافسي ناجح مدعوم وفق مشاريع حرة رغم الإخفاقات القديمة (تشومسكي ، ٤١٦-٤١٧) .

لقد نشأت السيادة في مجالين هما:

يتعلق الأول بحق المستقبل بان يكون امن من التدخل العسكري وهنا الهدف يكون بناء نظام عالمي مبني على دول ذات سيادة، والثاني مجال متعلق بمسالة حقوق الدولة صاحبة السيادة في وجه التدخل الاجتماعي والاقتصادي وهنا تنشا مسائل في عالم تهيمن عليه شركات متعددة القوميات خاصة المؤسسات المالية، ويعد مجال حقوق الإنسان والحرية مجال مهم فهو أما يدمر أو يعزز لان ذلك يرتبط بكيانات قانونية وسياسية تجريدية، ويأتي دور الدولة ذات السيادة حول كيفية الحفاظ على تلك الكيانات التي تمثل قاعدة جماهيرية شعبية تدعم الحكومة (تشومسكي ، ٤٣٨-٤٣٩) .

إن الشعار المألوف في الحقل السياسي هو السيادة الشعبية لكن الإطار العملياتي مختلف، ولان الإطار العملي يمثل في إن الشعب يعد عدو خطير يجب أن يسيطر عليه من اجل مصلحته، حيث تعود إلى الجذر الأساسي للثورات الديمقراطية الحديثة الأولى في انكلترا أو في المستعمرات الأمريكية وفي كل الحالات هزمت الديمقراطية، ولهذا نشبت الحرب الأهلية لان مطالب الشعب على الأقل في انكلترا كانت تتمثل في مطلب الجماهير في أن يكون ممثليهم من الشعب وليس فرسان وسادة يمثلون إدارة الحكم وفق منطق القوة والخوف ويجهلون الآم الشعب (تشومسكي ، ٣٣٩-٣٤٠) .

وبالانتقال إلى القرن العشرين فان الجانب الليبرالي كان يعد الشعب جاهل وفضولي وغريب ويكمن دور الشعب في إنهم مشاهدين وليس مشاركين بصرف النظر عن الانتخابات ودورهم في اختيار ممثليهم، ولان الانتخابات تمثل اختيار القلة المالكة الغنية وليس ما ينم عن اختيار الشعب.

إن **تشومسكي** يرى في القلة الغنية قوة موحدة وإنها تؤسس نوع خاص من النظام الاجتماعي الاقتصادي وان كانت تناقش مسائل تخص الإصلاحات، وهي تؤكد دائما على إن الجمهور مشاهد وليس مشارك وانه فضولي وغريب وإذا تاق الجمهور إلى التنظيم ودخول الحقل السياسي لكي يشارك ويعبر عن اهتماماته فان هذه تمثل مشكلة بحد ذاتها وهي ليست ديمقراطية بقدر ما تشكل أزمة للديمقراطية وينبغي التغلب عليها (تشومسكي ، ٤٤٢) .

إن **تشومسكي** يرى **الدول المارقة** من وجهة نظر اقتصادية وبالذات الدول ذات المنهج الليبرالي كون إن المروق يعتمد أساسا على السيطرة على العجلة الاقتصادية، وزاوية أخرى يطرحها **تشومسكي** هي مسالة الديون، ولان الدين يمثل سلاح قوي من اجل السيطرة والدوران في فلك الدول العظمى، حيث يطرح تساؤل من يدير السياسة الاقتصادية؟

إن الديون شكلت حربا من نوع آخر وفق منطق العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول وهي تمثل شكل القسر الاقتصادي لتحقيق مصالح الدول العظمى (تشومسكي ، ٤٤٧) .

كتب توماس كاروزرس وهو متخصص في الشأن الديمقراطي "إن برامج تعزيز الديمقراطية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية في عهد إدارة ريغن كانت تمتلك نوايا طيبة وان إدارة ريغن حاولت الحفاظ على النظام الأساسي لمجتمعات غير ديمقراطية وان تتجنب تغيير مستند إلى الجماهير، ومثل الإدارات السابقة تبنت سياسات مؤيدة للديمقراطية كوسيلة لتخفيف الضغط من اجل تغيير أكثر جذرية ولكنها لجأت إلى أشكال محدودة من التغيير الديمقراطي الذي لم يجازف بإزعاج البنى التقليدية للسلطة والتي كانت الولايات المتحدة متحالفة معها لوقت طويل، وان بنى السلطة التقليدية التي كانت بنى سلطوية كانت متحالفة معها الولايات المتحدة لوقت طويل" (تشومسكي ، ٤٤٩)

إن العجلة الاقتصادية تحرك العجلة السياسية وفق رؤية **تشومسكي**، وإذا كانت المشاركة غير فعالة في الانتخابات و جعل الجمهور مشاهد لا مشارك فان ذلك يؤدي إلى اللعب على وتر الفقراء ومنها التلاعب في الانتخابات والتي تؤدي إلى نتائج مدمرة للفقراء وتمثل آثار سلبية على سير العملية الديمقراطية والتي تبقى أسيرة القلة الغنية، لا بل أصبحت تلك القلة تمثل خطورة على الحكومة نفسها كون إنها تمارس العمل السياسي من خلال السيطرة على الشركات وإنهم يمثلون أصحاب نفوذ لسيطرتهم على الشركات وإدارة الاقتصاد كما إنها تدير صفقات تحرك وتلزم بها الدول الأخرى (تشومسكي ، ٤٥١- ٤٥٧) .

إن هذا المبدأ وهي سيطرة القلة الغنية على نتائج الانتخابات تفرز سلبية أخرى وفق رؤية تشومسكي وهي إخضاع السيادة والحقوق والديمقراطية لحقوق المستثمرين، وهي تمثل قوى استبدادية خاصة، ولهذا ساد صراع بين السيادة الشعبية وبين القوة الخاصة (تشومسكي ، ٤٦١)

ولهذا فان مبدأ القوة هي الطاغية بمعنى مبدأ الأقوياء هو الذي يسير عجلة السياسة الدولية لأنهم قادرين على ما يريدون فعله، والنتيجة الطبيعية هي إن سيادة الجماهير وحقوقها الديمقراطية يمكن أن تتلاشى، ولهذا فان رأس المال المحتكر من قبل القوة الخاصة يعني وجود برلمان حقيقي يدير رأس المال العالمي وهذا يعني التخفي بغطاء الديمقراطية (ديمقراطية الفقراء) لان الأغلبية لا يمكن أن تؤثر على صنع القرار السياسي وإنما التأثير يكون من داخل قبة القوة الغنية وفق فكر تشومسكي (تشومسكي ، ٤٦١-٤٦٣) .

ويرى تشومسكي إن هناك وظيفتان في النظم الديمقراطية: الوظيفة الأولى منوط بها الطبقة المتخصصة، الرجال المسئولون يقومون بالتفكير وفهم التخطيط للمصالح العامة، ثم هناك أيضاً الأغلبية الضالة بيد أنه وفق ذلك التحليل، فإن هذه الأغلبية أيضاً تتمتع بوظيفة ما في النظام

الديمقراطي، تلك الوظيفة-حسب تصور **تشومسكي**-تتمثل في كونهم مشاهدين وليسوا مشاركين في الفعل. هناك وظيفة أخرى لتلك المشاهدة من قبل الأغلبية نظراً لأنه نظام ديمقراطي في التحليل النهائي، فمن وقت لآخر يسمح لهذه الأغلبية بتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة، بمعنى آخر يسمح لهم بالقول "نحن نريدك قائداً لنا" ذلك لأنها ديمقراطية وليست نظاماً شمولياً، وهذا ما يطلق عليه الانتخابات ، ولكن بعد أن يلقوا بثقلهم خلف عضو آخر، من الطبقة المتخصصة، ومن المفترض أن يعودوا أدراجهم على الفور ويصبحوا مشاهدين لا مشاركين لأفعال، هذا ما يجب أن يحدث في نظام ديمقراطي سليم! (تشومسكي ٢٠٠٣ ، ١٠) .

يرى تشومسكي إن هناك خطرا آخر في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يتمثل في احتمال أن تتحرك المنطقة صوب استقلالية لها معنى، وأكد أن هذا يمثل تهديدا خطيرا لأميركا، منوها بدراسات كثيرة للرأي العام العربي أجرتها وكالات أميركية لاستطلاع الرأي، توصلت إلى نتائج مشابهة تفيد بأن الولايات المتحدة لا تريد حقا أن تعبر السياسات في الدول العربية (الجزيرة نت) .

أن الدعاية في الدولة الديمقراطية تلعب الدور نفسه الذي يلعبه العنف في الدولة الدكتاتورية، ولذلك ففي الولايات المتحدة، يجب ألا يخشى الفرد من الحرس الوطني بل عليه أن يقلق أكثر من التلاعب بالمعلومات من قبل الحكومة والشركات والمصادر الأكاديمية. وطبقا **لتشومسكي** فإن النخب التي تتحكم في نظام السياسة الأميركية وتستفيد منه تحتفظ بهذا النظام عن طريق تهميش الآراء السياسية البديلة، وانتقاء التقارير التي تنقلها عن نتائج السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخلق حال من اللامبالاة السياسية بين عموم الجماهير عن طريق تشجيعهم على مشاهدة برامج الرياضة والبرامج التلفزيونية الهزلية بدلا من المشاركة بفعالية في العملية السياسية.

هناك تأثيرات خطيرة للديمقراطية عندما تقوم قوى صغيرة خاصة بالتحكم في نشر المعلومات على الجميع، يقول **تشومسكي**: "**الإعلام يستخدم الملكية العامة، إذ إن عموم الناس هم الذين يملكون الموجات الهوائية، ووسائل الإعلام المشتركة تؤسس نفسها على تقنيات مبتكرة للناس مثل الانترنت، وهكذا فإننا نعيش في نظام إعانات مالية عامة ضخمة لحكومات استبدادية خاصة تتحرك باتجاه المنافسة المحدودة. اعتقد أن في ذلك خطرا وفي كل مجال ولكنه يشكل خطرا أكبر على أنظمة وسائط الإعلام المعلوماتية**"

أن **تشومسكي** يعتقد أن الشركات الخاصة تحرف المعلومات التي تقدمها إلى الناس لتدعم نظاما يحمي مصالحها الخاصة، وإذ إن الهيكلية المؤسساتية في هذا البلد تقود إلى نوع من نظام غسيل المخ الموحد، فإن المراسلين الذين يعملون في وسائل الإعلام المختلفة قد لا يكونون واعين إلى حقيقة أنهم ينقلون آراء غير متزنة عن العالم إلى جمهورهم. النتيجة النهائية هي أن الأعمال

الوحشية التي يرتكبها الدكتاتوريون ذوو المصالح المشتركة مع أميركا لا تنقل غالبا في وسائل الإعلام المحلية أو ربما يتم التقليل من أهميتها أو قد يتم تأييدها بموقف ايجابي أو محايد من قبل هذه الأنظمة، وهذا ينطبق مثلا على التقارير التي نقلت في وسائل الإعلام عن تيمور الشرقية وعن الكثير من دول أميركا اللاتينية التي يتزعمها دكتاتوريون موالون لأميركا.

الخاتمة

إن السياسة الدولية تقوم على ركيزة المصالح التي من خلالها تحقق طموح السياسة لأغلب الدول، إلا إن **الدول المارقة** وفق الطرح الفكري تمثل كتلة من تلك المصالح التي قد تمثل في اغلب الأوقات تجاوز على سيادات الدول، وهذا ما وصفه **دريدا** بالمروق، وان كان طرح **دريدا** يختلف عن طرح **تشومسكي** من ناحية إلا انه من ناحية أخرى يتفق معه بان الولايات المتحدة تمثل قيادة لهذا المروق، وان كان **دريدا** يرى إن معيار **الدول المارقة** يكون وفق القوة العسكرية والتسلح وامتلاك القوة النووية، إلا إن **تشومسكي** يرى في القوة الاقتصادية أساس لهذا المروق.

وان اختلفت وجهة نظر المفكرين، إلا إنهما يتفقان على إن أساس المروق يكون بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وان التبرير لتلك الزعامة تتمثل وفق فكر **دريدا** السياسي بامتلاكها القوة العسكرية والتسلح النووي، وامتلاكها جيوش كبيرة ذات عدة وعدد، أما فكر **تشومسكي** فان تبريره لزعامة الولايات المتحدة لذلك المروق فيتمثل بان عجلة الاقتصاد العالمي تكون بيدها، من خلال السيطرة على رؤوس الأموال خاصة إنها تمثل قمة الهرم الرأسمالي، يضاف إلى قوة الإعلام والدعاية التي تروج لقوة الولايات المتحدة.

إن طرح **الدول المارقة** وان كان هذا المصطلح حديث، إلا إن إدارة السياسة الدولية باتت تستظل تحت خيمة **الدول المارقة**.

المصادر باللغة العربية :

١-تشومسكي ، نعوم . ٢٠٠٤ . *الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية* . ترجمة اسامة اسبر . الطبعة الاولى . السعودية : مكتبة العبيكان .

٢-اوغلو ، اليف عبد الله . " الدول المارقة بين وجهتي نظر التحرر والاستعمار " . http://www.anntv.tv/news/showsubject.aspx?id=135567 .

٣-الهوزي ، نيسان سمو . ٢٠١٨ . " الدولة المارقة " . http://www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=637365 .

٤-بن عبد الرحمن ، فهد . ٢٠٠٢ . " جيبولوتكية الاقتصاد العالمي من الجزيرة العالمية الى اميركا الكبرى " . *مجلة المستقبل العربي* . عدد : ٢٧٥. ص ٩٣-١٠٥.

٥-ميلوي ، هشام . ٢٠٠٤ . " ثلاثة نصوص لجاك دريدا " . *مجلة الكلمة الالكترونية للدروس والابحاث* . عدد : ٤٥ .

٦-بودريارد ، جان . ٢٠٠٣ . *ذهنية* . ترجمة بسام حجار . الطبعة الاولى . المغرب : المركز الثقافي العربي .

٧-بلوم ، ويليام . ٢٠٠٢ . *الدولة المارقة دليل الى الدول العظمى الوحيدة في العالم* . ترجمة كمال السيد . القاهرة : المجلس القومي للترجمة .

٨ -رملاوي ، غسان . ٢٠٠٤ . " من يدير العالم " . *مجلة مدارات غربية* . عدد : ٢ .

٩ تشومسكي ، نعوم . ٢٠٠٣ . *السيطرة على الاعلام الانجازات الهائلة للبروبجاندا* . ترجمة اميمة عبد اللطيف . الطبعة الاولى . القاهرة : مكتبة الشروق الدولية .

١٠-الين ، ستيف روبروت . " تشومسكي الديمقراطية ضرورة لبقاء النوع البشري " . http://www.alwasatnews.com/news/306836.html .

١١-تشومسكي ، نعوم . " امريكا تخشى الديمقراطية بدول الربيع " . https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/10/24/%D8%AA%D8%B4%D9%88%D9%85

12 -عبد الحليم، احمد، ٢٠١٠، *جاك دريدا والتفكيك*، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفارابي. .

13 -المحمداوي، علي عبود، ٢٠١٣، *الفلسفة الغربية المعاصرة صناعة العقل الغربي من مركزية الحداثة الى التشفير المزدوج، الطبعة الاولى*، بيروت، منشورات الاختلاف.

14-النبواني، خلدون، ٢٠١١، *بعض مفارقات الحداثة وما بعدها*، الطبعة الأولى، سوريا، دار المدى.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Chomsky, Noam. 2004. ALDOAL ALMAREKA TASTKHDAM ALQWAH FE ALELAQAT. [*Rogue states use force in world affairs*]. Translated by Osama Asber. First edition. Saudi Arabia: Obeikan Library.

2-Oglu, Elif Abdullah. "Rogue states between the viewpoints of liberation and colonialism." http://www.anntv.tv/news/showsubject.aspx?id=135567.

3-Al-Hawzi, Nissan Highness. 2018. "Rogue state." http://www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=637365.

4- Bin Abdul Rahman, Fahd. 2002. "Gepolitics of the global economy from the global island to Greater America." *Arab Future Magazine*. Issue: 275.

5- Melawi, Hisham. 2004. "Three texts by Jacques Derrida." *Al-Kalima electronic magazine for lessons and research*. Number: 45.

6-Baudrillard, Jean. 2003. ALTHAHANEAH .[*Mentality*]. Translated by Bassam Hajjar. First edition. Morocco: Arab Cultural Center.

7-Bloom, William. 2002. [*The rogue state is a guide to the only superpowers in the world*]. Translated by Kamal Al-Sayyid. Cairo: National Council for Translation.

8-Ramlawi, Ghassan. 2004. "Who runs the world?" *Western Orbits Magazine*. Number 2.

9- Chomsky, Noam. 2003.*[Controlling the media is the tremendous achievements of propaganda*]. Translated by Omaima Abdel Latif. First edition. Cairo: Shorouk International Library.

10-Allen, Steve Robert. "Chomsky: Democracy is a necessity for the survival of the human species." http://www.alwasatnews.com/news/306836.html.

11- Chomsky, Noam. "America fears democracy in the Spring countries." https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/10/24/%D8%AA%D8%B4%D9%88%D9%85.
12- Abdel Halim, Ahmed, 2010, *Jacques Derrida and Deconstruction*, first edition, Beirut, Dar Al-Farabi.
13- Al-Mohammadawi, Ali Abboud, 2013, *Contemporary Western Philosophy, The Making of the Western Mind from the Centrality of Modernity to Double Encryption*, first edition, Beirut, Difference Publications.
14- Al-Nabwani, Khaldoun, 2011, *Some Paradoxes of Modernity and Beyond*, first edition, Syria, Dar Al-Mada.